سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٧٦) ٢٠١٤/٢/١٧

أنور بدر

فشل الجولتين الأولى والثانية من مفاوضات جنيف ٢ كما صرح الابراهيمي, لم يكن مستغرباً بالأصل, فنظام الأسد ومنذ بداية الثورة السورية يدرك أنه لا يمتلك أي إمكانية للتقدم خطوة واحدة باتجاه الاصلاح, فأي إصلاح في بنية نظام قائم على الفساد وعلى ديكتاتورية عائلية تلغي الشعب والوطن, سيعني بالضرورة، رحيل هذا النظام كما نادت حناجر المتظاهرين السلميين في كل المدن والبلدات السورية.

وبعد أن نالت الثورة السورية من هذا النظام وفضحت هشاشته المزرية, يأتي تعنته في جنيف ورفضه خطة الوسيط الدولي, ليؤكد موقفه الرافض لأي حل سياسي, ما دام مطمئناً إلى عنصر القوة المستمر في معادلاته, وهو الإصرار الروسي على حمايته, اصراراً عبّر عنه السوريون بإطلاق اسم جمعة «روسيا شريك قتل.. لا وسيط سلام».

نعم روسيا شريك فاعل في قتل السوريين عبر إصرارها على منح النظام غطاءً لوجستيا من البوارج والسفن الحربية التي كادت تحتل شواطئ المتوسط, وهي شريك فاعل في القتل عبر استمرار توريد مختلف صنوف الأسلحة من الطيران والصواريخ والقذائف التي يستخدمها هذا النظام المجرم في قتل شعبه, وهي شريك في القتل عبر إنكارها استخدامه الكيماوي أولاً, وحمايته من احتمال ضربة أمريكية عبر مسرحية تسليم السلاح الكيماوي, وتبرير مماطلته في ذلك, وهي شريك في القتل عبر إصرارها على شرعية هذا النظام, وتغطية جرائمه ديبلوماسياً, واستخدامها الفيتو ثلاث مرات في مجلس الأمن لحمايته ومنحه مزيدا من الوقت لقتل السوريين وتدمير سوريا.

روسيا التي عملت منذ بداية الثورة السورية على حماية نظام الأسد, ودعمه عسكريا وسياسيا, نجد أنها ساهمت- حتى خلال مؤتمر جنيف الذي مُنح وظيفة البحث عن حل سياسي, والذي تعتبر روسيا الداعي الأول له- ليس باستمرار القتل فقط, بل بزيادة معدلات القتل اليومي في سوريا إلى ٢٣٠ ضحية منذ بداية الجولة الأولى وحتى الآن, من خلال تكثيف استخدام براميل القتل البدائية, التي كانت روسيا أول من استخدمها في الحرب ضد الشيشان, ثم قامت بتوريدها إلى نظام الأسد لتكون بديلاً عن الكيماوي في قتل السوريين وتدمير مدنهم وبلداتهم بشكل عشوائي, بل ربما يكون تأثيرها المعنوي أشد من السلاح الكيماوي, وبشكل خاص لجهة دفع السكان المدنيين إلى النزوح عن ديارهم.

واضح أن جنيف ٢ الذي رعت موسكو نسخته الأولى التي خرجت ببيان النقاط الست التي تعتبر أساسا لمفاوضات جنيف ٢, لم يكن يهدف إلى اجتراح حل سياسي كما تدّعي روسيا, بقدر ما كان بالون اختبار, راهن الكرملين من خلاله على إفشال المعارضة السورية, وبشكل خاص إذا أصرت على رفض المشاركة فيه, لكن انخراط الائتلاف الوطني بفاعلية وجدية في أعمال المؤتمر أفشل المراهنات السابقة, وترك النظام ومن ورائه حلفاؤه الروس أمام خيار استمرار القتل والمجازر فقط.

لذلك نجد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف يتنكر يوم الجمعة الماضي لبيان جنيف ١ حين قال «إن محادثات السلام السورية يجب ألا تركّز على تشكيل هيئة حكم انتقالي فحسب», متهماً مؤيدي الائتلاف بالسعي إلى «تغيير النظام», لأنه يدرك أن تشكيل هذه الهيئة سيعني بالضرورة نهاية نظام الأسد, حيث اتفقت ٤٠ دولة ومنظمة في اجتماع مونترو الذي سبق جنيف ٢ بمن فيهم الوزير لافروف نفسه على أهمية تشكل هذه الهيئة ونقل كامل الصلاحيات الرئاسية لها, وهذا ما تخشاه روسيا.

الافتتاحية

حتمية النهاية في جنيف أم بدونه

سامي شيحان

وافق وفد الائتلاف الوطني السوري على مقترح الوسيط الدولي الأخضر الإبراهيمي حول جدول الأعمال للجولة الثانية من مفاوضات جنيف, وخطته لإدارة العملية التفاوضية، وتقدّم كذلك بخطة للمرحلة الانتقالية، تتضمن إخراج كل المقاتلين الأجانب من سوريا، سواء كانوا من «داعش» أم من مليشيا «حزب الله» اللبناني و«عصائب الحق» و«أبو الفضل العباس» العراقيتين وسواها, باعتبارها الخطوة الأولى لمكافحة الارهاب في سوريا.

وأكد وفد الائتلاف على «ضرورة الإسراع في تحقيق عملية الانتقال السياسي كمدخل للتغيير في سوريا، معرباً عن التزامه بالعملية السياسية التي تحقق مصلحة الشعب السوري وفق قرار مجلس الأمن الدولي ٢١١٨ وبيان جنيف ١».

بينما تمسك وفد النظام بمصطلح «الإرهاب» الذي يتسع، وفق رؤيته ليشمل كل السوريين، رافضا في الوقت ذاته مناقشة هذا الملف بالتزامن مع ملف الهيئة الانتقالية, كما اقترح الاخضر الإبراهيمي, ورافضا تكثيف جلسات الحوار من أجل استنزاف الوقت في التفاصيل, واهماً بقدرته على تحقيق انتصارات عسكرية تقلب موازين القوى على الأرض.

إصرار النظام على تعطيل الحل السياسي, دفع بالإبراهيمي لإعلان الفشل واستبعاد أي اتفاق حتى بخصوص جدول الأعمال, ولا يبدو أن روسيا وأمريكا الراعيتين لجنيف ٢ قد اتفقتا حول طبيعة وآليات تنفيذ الحل السياسي حتى الآن. وهو ما انتج استمرار العجز داخل المنظمة الدولية عن أي مقاربة جدية للحالة السورية.

قد يبدو زمن الثورة في استطالته سيزيفياً, وقد تبدو جولات التفاوض في جنيف عبثية, وقد تبدو ضريبة القضاء على هذا النظام في ازدياد فاحش, وقد يتمكن النظام من تحقيق بعض الانتصارات الجزئية, ويؤخر سقوطه, لكنه لن يتمكن من تغيير مجرى التاريخ, ولن يصمد نظام في مواجهة شعبه مهما طال الصراع, فهذا المسار الموضوعي لا يمكن مقاومته.

وعلى قوى الثورة والمعارضة اختصار مخاضات التغيير بتمتين لحمتها الداخلية, في مواجهة النظام وحلفائه, وفي شتى مستويات الصراع السياسي منها والعسكري.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٦) ٢٠١٤/٢/١٧

يبرود وذريعة الوقاية من «الإرهاب»!

نبيل حيفاوي

لم يجد حزب الله ذريعة له في مشاركته بمعركة القلمون المتواصلة, مرقدا لأحد الأئمة, أو أحفاد» آل البيت», لتقديمها عنواناً للتغطية على استمرار حربه ضد السوريين. فراح إلى فزاعة «الإرهاب», الذي ادعى أنه ينطلق من يبرود, وأشار إلى التفجيرات الأخيرة في الهرمل, وفي الضاحية الجنوبية في بيروت.

إنه حزب فاقد للذاكرة, أو هو يظن الناس وعاءً يمكنه ملؤه بأية دعاية تناسبه, ومن لا يصدق, التهمة جاهزة بالانحياز للإمبريالية والصهيونية!!

التفجيرات في لبنان, لم تبدأ مع احتدام الصراع في سوريا بين السلطة وقوى الثورة, هي قديمة, على الأقل منذ تأسيس الحزب, وبدء نشاطه السياسي والعسكري. وكذلك عمليات القتل والاغتيال. والقائمة طويلة, بدأت مع مهدي عامل, ولم تنته مع النائب محمد شطح.

ومن اغتيلوا في لبنان, خلال السنوات الماضية, منهم من قضى بالرصاص, ومنهم من تمزق جسده وتطاير بالتفجير, كوسام عيد ووسام الحسن, وقبلهم رفيق الحريري. وبعض التفجيرات فشلت في قتل المستهدف بها (مي شدياق, وحمادة, وجعجع).

لم يبحث حزب الله حينها عن منطلق الإرهاب, ليس لأنه لا يعنيه, بل لأنه يعرفه, وشريك به. واكتفى بإحالة التهم على مجهولين, أو أقام مشجباً إسرائيليا لتعليق التهم عليه.

وهو اليوم , يصدر حكمه القطعي, باتهام ثوار يبرود بالتفجيرات الأخيرة في لبنان, ليس لأنها استهدفت مراكزه ومناطق بيئته الحاضنة, بل ليحشد المزيد من التبريرات التعبوية والتحريضية, للتغطية على دوره الإجرامي في قتل السوريين .

وهو فاقد للذاكرة تماماً, أو أنه يستهتر بوعي الناس وذاكرتهم, فالتدخل في سوريا, الذي بدأ بحجج «الدفاع عن المقدسات الطائفية», ما لبث الحزب أن غادرها ليعلن بالخط العريض: إن ما يجري في سوريا مؤامرة تستهدف محور المقاومة والممانعة! فما الداعي إذاً, لابتكار ذرائع تبدو بالغة الضآلة مقارنة بالدفاع عن «المقاومة والممانعة». فالتفجيرات التي اتهم حزب الله يبرود بها, هي وفق خطابه جزء من «المؤامرة الصهيونية», لا تحتاج مواجهتها لأي تبرير وفق منطق الحزب.

لكن حاجته للاحتماء بالحرب على الإرهاب, الذي تعلنه الامبريالية منذ الحادي عشر من سبتمبر والتخلي تماما عن مواجهة إسرائيل, التي بدورها ترفع نفس الراية «خطر الإرهاب», هي الخلفية لتبرير توغله في الجريمة ضد السوريين.

ولأن إيقاع «الإرهاب أولاً», هو ديدن النظام في مناخات مؤتمر جنيف, للالتفاف على بنود جنيف١, التي تفاوض المعارضة على أساسه, يمضي حزب الله نحو كل ما يخدم استراتيجية النظام وتكتيكاته, وهنا تكون عملية الهجوم على يبرود, تحت راية: «قطع دابر الإرهاب», وسيلة لخدمة نظام الأسد, ولنيل رضى واشنطن, وعلى الأقل طمأنتها بأن

الحزب يستهدف «خصماً مشتركاً». ولا داعي للقلق!

غبي هذا الحزب إذا ظن أن الناس تصدق ادعاءه بمواجهة الإرهاب, وهو أكثر غباءً باعتقاده أن العالم الذي صنفه كجماعة إرهابية, سيصدق كذبته في تبرير توسيع عدوانه على السوريين.

لنفترض أن الحزب يريد مقارعة الإرهاب في سوريا, فهو يعرف عنوان «داعش», جغرافياً, وعسكريا وتنظيميا, وإذا لم تسعفه معلوماته الأمنية, فحليفيه (نظام بشار, وخامنئي وحرسه الثوري), لديهم السجلات الكاملة.

لا تنطلي ذرائع الحزب على أحد, لا في ادعاءاته حماية المراقد والمزارات الشيعية, ولا في تدخله بسوريا للتصدي للمؤامرة الامبريالية, ولن تكون ذريعته في يبرود أقل تهافتاً. أوغل الحزب بجرائمه في سوريا, وفي لبنان, وأحرق سفن العودة. وما التعبئة العامة التي أعلن عنها, والحشود العسكرية التي أعدَها, سوى دليل قاطع على مضي الحزب بجريمته, ورهن مصيره ووجوده بإلحاق الهزيمة بثورة الحرية التي فجرها السوريون قبل ثلاث سنوات.

مسيرات التأييد.. المهزلة !

ماجد حمود

إذا لم تستح افعل ما شئت. هذا ما يمكن وصف نظام القتل الوحشي به, وهو يعيد تجربة المسيرات الطوعية, الإجبارية, بعد ثلاث سنوات دموية أغرق فيها النظام الأراضي السورية, حتى لم يعد يخلو بيت من الفجيعة بأحد أبنائه, وعلى الجانبين, الموالون الذين زج النظام أبناءهم بحرب لا إرادة لهم بها ولا مصلحة, والمعارضون الذين حرروا حناجرهم من صمت الخوف فأطلقوا غضبهم بالكلمات, ناشدين الحرية والكرامة.

ولأنه لا يصدق أن الشعب يقف معه, يحاول تسويغ كذبه على نفسه وتصديق ما كذب به. فالمسيرات التي أعدها شبيحته وأجهزة أمنه, يريد منها استعادة المعنويات في الداخل وبين الموالين له, وإعطاء صورة للخارج تظهر تأييدا له بين أبناء سوريا, وتبررا لمواقفه على الساحة الدولية, في وقت انعقاد جنيف٢.

بالإرهاب أُجبر أبناء بلدات دمشق, على الخروج بمسيرات تأييد للنظام. فالمسلحون المدججون بالحقد والقسوة, يقومون بتبليغ الأهالي, بيتاً بيتاً, وبإخراج التلاميذ والطلبة من صفوفهم بمشاهد مرعبة, ليرددوا الشعارات التي وضعها خبراء هذه المناسبات.

وثمة أسلوب قذر استخدمه عملاء النظام لكسب مشاركة الناس, إذ أشاع بين عملائه, أن الإفراج عن المعتقلين من أبناء هذه البلدة وتلك, سيأتي مكافأة على المشاركة في مسيرات التأييد, ورغم تجربة الناس مع النظام الكاذب, فالبعض تأمل بإطلاق سراح أبنائه, وهم الأبرياء تماما من أية تهمة, فقط لأنهم من البيئة الحاضنة للثورة, ولنقل تلك غير المضمونة الولاء للسلطة.

وتتصل هذه المسيرات «الطوعية الإجبارية», بموعد انتهاء زمن الولاية الثانية لبشار, وهي بروفا لتحشيد الناس قسرا وبالقوة, لخروج لاحق يهتف بالتجديد للرئيس, فعلى مقربة من حزيران٢٠١٤, سيعد النظام مهرجانات ومسيرات, وسيعقد الندوات, وكل السبل الهزيلة المتهافتة, ليظهر مهزلة الولاية الثالثة, وكأنها تلبية لإرادة الناس, وليضفي على بقاء بشار رئيساً, صبغة «الشرعية», والاستجابة لإرادة الشعب, ولقد سبق وعبر موظفو السلطة, عن تلك «الإرادة» سلفاً, كما جاء على لسان وزير الإعلام, الذي تبجح دون ذرة من الخجل بالقول: إن الشعب قرر سلفا التمديد لبشار ولاية أخرى, والقرار يعود له, وهو لن يرفض إرادة الشعب!!

وصف هذا التهافت بالمسخرة لا يعبر بدقة عن درجة الانحطاط الأخلاقي والسياسي, التي يعيشها النظام. ففي وقت تلقى به براميل الموت والدمار على الشعب, وعلى مقربة من البلدات التي أخرج النظام أبناءها بالقوة والتهديد ليهتفوا, يظهر كم هو النظام مذعور وغير واثق من قدرته على البقاء والاستمرار, وكم وصلت وقاحته ومن هم معه وحوله, ليصدقوا أن الناس معهم, وليتأملوا بأن العالم الخارجي سينظر إلى هذه الألاعيب, وكأنها دليل على «شرعية سلطة بشار».

من غير المستبعد, وإيغالا بالدعاية التي تمتلئ بالأكاذيب, أن نشهد سيناريوهات تمثيلية, لانتحار صبايا وشباب موالين, إذا تلكأ بشار عن «قبول» إرادة الشعب والبقاء رئيسا للبلاد. أو إقدام أفراد بإحراق أنفسهم «للضغط» عليه لقبول ولاية ثالثة, أو أن يستبق مجلس «الشعب» مواعيد الاستحقاق الانتخابي, ويصدر قرارا بالتمديد نزولا عند رغبة الشعب!!

نظام بقضه وقضيضه فاقد للشرف والحياء, يمكن أن يفعل ما يشاء, لكنه لن ينجو من نهايته الأكيدة.

انهيار الاقتصاد السوري الوشيك..

تحقيق ـ نعيم نصار

ذهبت الأسبوع الماضي إلى الشام القديمة وتجوّلت بعدة أسواق، ورأيت المحلات المغلقة في سوق مدحت باشا المشهور، وهو من أهم الأسواق التجارية في المدينة، ولا حاجة هنا للاستعانة بخبير اقتصادي لنعرف أن أصحاب هذه المحلات من تجار دمشق قد هاجروا خارج البلد بحثاً عن ملاذ آمن لهم ولأعمالهم وتجارتهم، ويمكن القول أن نسبة ٢٠٪ من محلات السوق المذكور كانت مغلقة.

والحديث عن حال الاقتصاد السوري ومدى الوضع الكارثي الذي آل إليه بسبب سياسة النظام وحلّه الأمني العسكري في تعامله مع الثورة السورية والشعب، مستمر هذه الأيام بقوة، لا سيما بعد نشر تقارير اقتصادية تقول أن مجموع الخسائر الاقتصادية لسوريا خلال العامين الماضيين، بلغت ٨٤،٤ مليار دولار، أي ما يعادل ١٤٢٪ من الناتج الإجمالي لعام ٢٠١٠.

الإعلامية «سلوى» تعمل في الإعلام الحكومي التابع للنظام، تتحدث لنا عن الخسائر الهائلة التي تعرض لها الاقتصاد السوري في قطاع السياحة, مع العلم أن السياحة كانت تشكل ١٢٪ من واردات الدولة، فتذكر أن ١٤٠ عاملاً في مطعم جنة صيدنايا تمّ تسريحهم من عملهم لأن المطعم أغلق تماماً، وتتحدث عن عشرات المطاعم التي أغلقت أبوابها في دمشق وحدها، والسبب الوضع الكارثي الذي يعيشه الاقتصاد السوري، والذي انعكس على مجمل النشاطات الاقتصادية اليومية للمواطن، وتعتقد أن العائدات من السياحة هي صفر منذ ثلاث سنوات.

ومن المؤشرات الكبرى على أحوال الاقتصاد السوري الكارثية تلك الهجرة الجماعية التي حدثت لرؤوس الأموال السورية مع أصحابها إلى بلدان عربية وأجنبية والمستمرة حتى الآن، وضمن هذا السياق يذكر الصحفي السوري «زياد غصن» في مقال له نُشر مؤخراً في جريدة الأخبار اللبنانية أن: «التقديرات الإحصائية متباينة حول أعداد رجال الأعمال الذين غادروا سوريا للإقامة والعمل في عدد من الدول العربية والأجنبية، فرئيس تجمع رجال الأعمال السوريين في مصر، «خلدون الموقع» يشير إلى خروج نحو من ٥٠ ألف رجل أعمال من بلادهم خلال فترة الأزمة، توجّه ٣٠٪ منهم إلى مصر، ويصبح الرقم مرشحاً للارتفاع أكثر إذا ما شمل أصحاب الأعمال الصغيرة ومختلف حلقات التجارة».

ويذكر أن أحوال رجال الأعمال السوريين الذين لم يلتزموا بدفع القروض المترتبة عليهم للمصارف في سوريا وغادروها، قد أثير مجدداً من قبل الوسائل الإعلامية التابعة للنظام السوري وعدد من المواقع الالكترونية التي تدور في فلكه، وترافقت إثارة الموضوع مع حملة إعلامية على رجال الأعمال الهاربين من الوضع الكارثي في سوريا، حيث قامت حكومة النظام بالحجز على أموال بعض التجار المنقولة وغير المنقولة، والحجة ليس فقط عدم سدادهم القروض إنما دعم بعض فصائل المعارضة المسلحة.

في مقابل هذا الواقع الكارثي، تتابع حكومة النظام حقن الناس بإبر التخدير وغسيل الأدمغة ، فرئيس حكومة النظام د ـ وائل الحلقي صرّح منذ أيام قليلة بأن القطاع الاقتصادي مستقر وأن الحكومة تعتزم اتخاذ إجراءات جديدة لتعزيز صمود الليرة السورية واستقرارها وتحقيق انخفاضات جديدة في أسعار المواد التموينية بالأسواق، موضحاً أنّ تفعيل الخط الائتماني مع إيران سيسهم في تعزيز المخزون الاستراتيجي من المواد الأساسية والمشتقات النفطية ومنع حدوث اختناقات أمام المحطات والأفران.

بينما تشير تحقيقات اقتصادية حديثة نشرتها مواقع معارضة بأن الاقتصاد السوري يخسر في كل دقيقة عشرة ملايين ليرة سورية، وقد تبنى خبراء «الأسكوا» هذا الرقم الذين رأوا أيضاً أن هذا الاقتصاد يعاني منذ أيام الطاغية الأب من مشكلات هيكلية وفي طريقه حالياً للانهيار، كما يدخل كل ساعة إلى خط الفقر الأدنى في سوريا ٩ آلاف شخص، ونضيف أن سورية خسرت ٣٧ سنة من التنمية بسبب الحل العسكري الأمني الذي اختاره النظام للتعامل مع الشعب السوري والمستمر حتى اللحظة.

ضاف إلى ما سبق حديث بعض خبراء الاقتصاد بأن نسبة الصادرات السورية خلال السنوات الثلاث الماضية تراجع بنسبة ٧٥٪ وتراجعت الواردات بنسبة ٦٠٪ وانخفض الاحتياطي النقدي من ٢٣ مليار دولار إلى ٢ مليار دولار أميركي، وتراجع الإنتاج النفطي إلى حدود ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن فقد النظام السيطرة على الحقول النفطية، كما توقفت الكثير من الموارد المالية لحكومة النظام، فالسياحة تكاد تكون مشلولة تماماً وتعاني الصناعة من كارثة حقيقية، حتى أن رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية، المهندس فارس الشهابي، يذكر أن التقديرات تشير إلى أن إجمالي قيمة الأضرار التي لحقت بالمنشآت الصناعية الخاصة جراء الأزمة بلغ نحو ٥٠ مليار دولار. كما تمّ تدمير آلاف المنشآت الصناعية والخدمية، إضافة إلى تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية.

وهناك أرقام اقتصادية تتحدث بأن النظام أنفق على آلته العسكرية خلال الـ٣٤ شهراً الماضية ما قيمته ٤،٨٤ مليار دولار، والمؤكد أن هذه الأرقام تزداد كل يوم مع استمرار حربه على الشعب، ونضيف أن حكومة النظام تعالج هذه الكارثة المتفاقمة بالاستدانة، فإضافة إلى الخط الائتماني الإيراني الذي وصلت قيمته إلى خمسة مليار دولار، الذي يمدّ الاقتصاد بالطحين والنفط والرز والسكر وسلع أخرى، بدأت حكومة النظام بالاستدانة من أوكرانيا و روسيا، حيث كشف مدير المؤسسة العامة للتجارة الخارجية «طارق الطويل» ضمن حديث له نشره موقع «الاقتصادي» عن وجود خط ائتماني روسي وآخر أوكراني أسوة بالخط الائتماني الإيراني.

ومن المفيد أن نذكر أن دفع أثمان هذه المواد المستوردة من إيران وروسيا وأوكرانيا هو بحكم المؤجل إلى المستقبل، لكنها بالمحصلة هي ديون على البلد واجبة الدفع.

إضافة إلى ما سبق تتحدث تقارير اقتصادية أنّه وفي ظل كل تلك المعطيات الكارثية، وعجز الموازنات القياسية، التي تم اعتمادها خلال السنوات الثلاثة الماضية، تمخض الفكر الاقتصادي للنظام عن «حلٍ عبقري» تمثّل في طباعة العملة من دون رصيد، وهو ما سبق واعتبرها وزير ماليته السابق «محمد الجليلاتي» أنه الحل الأمثل للخروج من عجز الموازنات. غير أن خبراء الاقتصاد يعتبرون طباعة العملة كارثة اقتصادية قائمة بحد ذاتها، حيث تزيد الكتلة النقدية، دون وجود أساس اقتصادي وإنتاجي حقيقي، ما أدى فعلياً إلى دخول البلاد في الدائرة المعيبة، وهي التجربة التي سبقتنا إليها العديد من الدول وأثبتت فشلها، مثل ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وأيضاً العراق وليبيا.

ومن علامات انهيار الاقتصاد، حال العمل وواقعه، حيث فقد مئات آلاف السوريين فرص عملهم الأصلية، وتحولوا من أصحاب مهن وحرفيين إلى عمال مياومين، أو عاطلين عن العمل ينتظرون سلال الإغاثة، ومن الأمثلة التي أصادفها يومياً، تلك الأسرة التي نزحت من حمص وتعيش في دمشق حيث كان الأب يعيش من خلال تجارته الخاصة، فتحول في دمشق إلى بائع في بقالية، كل همّه إبعاد الجوع عن أسرته.

والسؤال الحقيقي: هل الاقتصاد السوري يقترب من الانهيار؟ أم أنه انهار فعلياً منذ بدأ النظام بقتل الناس؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٦) ٢٠١٤/٢/١٧

إيصال مساعدات إنسانية مُلحَّة لسكان مدينة حمص المحاصرة

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١١ شباط ٢٠١٤

اغتنم ما يزيد عن ١,١٠٠ مدني فرصة «الهدنة الإنسانية» التي امتدت ثلاثة أيام للفرار من مدينة حمص القديمة المحاصرة غربي سوريا. وقد صرح مسؤولون في الأمم المتحدة أنّ العدد الذي تم إجلاؤه – ١,١٥١ شخصاً وفقاً لآخر إحصاء – كان أكبر من المتوقع، من بين المدنيين الذين تم إجلاؤهم، ٣٣٦ رجلاً تقل أعمارهم عن ٥٥ عاماً أو تزيد عن ١٥ عاماً قامت السلطات باستجوابهم في مركز الأندلس الجماعي في حمص بحضور مسؤولي الحماية التابعين للمفوضية، وكذلك موظفي اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد أتى بعضهم بصحبة زوجاتهم وأبنائهم، وأُطلق سراح أكثر من ٤٠ رجلاً، توجهوا إلى حي الوعر؛ بضواحي مدينة حمص. وتقوم المفوضية وشركاؤها بمراقبة الوضع.

وعلى الرغم من قيام موظفي الأمم المتحدة وشركائهم بإيصال الاحتياجات العاجلة من الأغذية والأدوية إلى المدنيين المحاصرين في مدينة حمص القديمة بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري، فقد تأكدت في الوقت نفسه الطبيعة الهشة لمحادثات السلام حيث عاد كل من المدنيين وموظفي الإغاثة وسط إطلاق نار كثيف خلال العملية، فيما أصيبت أعدادٌ كبيرة منهم بجروح.

وقد صرح طارق كردي، ممثل المفوضية في سوريا، قائلاً: «نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني». وأضاف عند ثناء المفوض السامي على من دخلوا المدينة القديمة: «نود أن تكون لكل المدنيين فرصة الخروج من المدينة. نريد أن نساعد في إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح». من جانبه، أعرب أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تقديره لهذا العمل قائلاً: «أود أن أشيد بالشجاعة الكبيرة التي تحلّى بها متطوعو جمعية الهلال الأحمر العربي السوري وموظفو الأمم المتحدة الذين بذلوا هذا الجهد. لكم أثلج صدري إصرار موظفينا على الاستمرار في المحاولة من أجل تقديم المساعدة لأولئك الذين تعذر الوصول إليهم حتى الآن. وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أنه حتى في أحلك الليالي من الممكن توفير بصيص من الأمل».

هذا وقد تعرض يوم السبت الماضي موظفو الإغاثة لنيران البنادق وقذائف الهاون. وقد تمكن نحو ٨٣٦ مدنياً من النجاة من المدينة القديمة. كما نجح ٥٩٢ شخصاً آخرين في الفرار يوم الأحد. وقد ركض بعضهم إلى مركبات الأمم المتحدة المنتظرة طلباً للأمان لتجنب نيران القناصة.

كما أجرى موظفو الأمم المتحدة مقابلات مع الفارين حول الأحوال المعيشية في المدينة القديمة من أجل توجيه

المساعدات إلى الباقين في المدينة على نحو أفضل. ووفقاً لشروط الاتفاق الإطاري الذي أدّى إلى الهدنة، فإن من سمح لهم بالمغادرة هم العجائز والنساء والأطفال. وقد أورد موظفو الأمم المتحدة أن الكثيرين كانوا في حالة صحية سيئة فضلاً عن إصابتهم بصدمات نفسية شديدة جراء محنتهم.

وقد تعرضت المدينة القديمة لعزلة دامت لأكثر من ١٨ شهراً. وتحدث الفارون عن نقص في الموارد والأحوال المعيشية وصلت إلى حد المجاعة. وقال أحد المسنين لمن أجرى معه المقابلة: «لقد بدأنا في تناول العشب، فماذا يتبقى لنا فيما بعد لنأكل؟ لقد بدأنا في طحن الكزبرة والقمح والقرفة. وكنا نأكل من ذلك. الحمد لله. لم يعد لدينا شيء آخر. ماذا يجب أن نأكل، الحيوانات أم القطط؟»

في اليوم الثاني من عملية إيصال المساعدات خلال عطلة نهاية الأسبوع، عندما حاول موظفو الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري دخول المدينة القديمة عبر الطريق السابق المتفق عليه وهم يحملون لوازم النظافة الصحية والأغذية واللقاحات والأدوية، تعرضت القوافل لإطلاق نار كثيف، فقد أُطلق عليها قذيفتا هاون أو ما شابه. وعلى مدار ست ساعات، كانت فرق تسليم المساعدات ومتسلموها مستهدفين حسبما ذكر مسؤولون في الأمم المتحدة. نتيجة لذلك، أصيب عدد كبير من الأشخاص بجروح، من بينهم سائق إحدى الشاحنات التابعة للهلال الأحمر العربي السوري. كما لقي ما يزيد عن ١٠ أشخاص مصرعهم. لقد مُنع مئات الراغبين في مغادرة المدينة من ذلك نتيجة لأعمال العنف. وقد لحقت تلفيات بالغة بشاحنتين مما أدى إلى تركهما في المدينة القديمة. كما تعرضت القافلة الثانية لإطلاق نار وتعطلت شاحنتان عن العمل. ونتيجة لذلك، وصل ما يقل عن نصف الإمدادات اللازمة إلى وجهتها النهائية. وقد أطلق أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدة على يوم السبت «يوماً من أيام الجحيم».

لا يزال مئات الآلاف يعيشون في مدن محاصرة يصعب الوصول إليها في أنحاء سوريا. وفي أماكن أخرى من البلاد، باشرت المفوضية خلال الأسبوع الماضي بتسيير سلسلة من ١٣ رحلة جوية من دمشق وذلك لإيصال الإمدادات الشتوية الضرورية والأدوية إلى ٥٠,٠٠٠ مدني نازح شمال شرق البلاد. شملت الرحلة الأولى مئات الصناديق التي تحتوي على اللقاحات والحقن والمحاليل الملحية والسكرية. وقد أدّى الطقس البارد والرطب إلى زيادة أمراض الجهاز التنفسي مثل الربو والأنفلونزا.

بقلم أندرو بيرفيس، بيروت، لبنان

للإطلاع:

http://www.unhcr-arabic.org/52fa48d86.html

السلطات السورية تعتقل نحو ٣٠٠ شخص أثناء إجلائهم

مركز أنباء الأمم المتحدة ١١ شباط ٢٠١٤

ذكرت «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» أنه قد تم اعتقال نحو ثلاثمائة رجل تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والخامسة والخمسين من قبل الحكومة السورية بهدف الاستجواب.

وكانت الوكالات الإنسانية قد تمكنت من إجلاء ألف ومئة واثنين وثلاثين شخصا من مدينة حمص القديمة، منذ بدء الهدنة الإنسانية يوم السابع من الشهر الجاري. وفي هذا الشأن، قالت مليسا فلمينغ المتحدثة باسم المفوضية في جنيف، إنّ العاملين في مجال الحماية التابعين للمفوضية واليونيسف، يرصدون عملية الاستجواب رغم عدم اطلاعهم على التحقيقات الفعلية. وأضافت «نحن في المنشأة، ونعرف كل شخص متواجد هناك. ونتحدث معهم على انفراد، ولكن الأمم المتحدة ليست مطلعة على تلك المقابلات التي تتعلق بالنواحي الأمنية. إننا نحاول التأكد من خروج جميع المدنيين الراغبين، ونبذل قصارى جهدنا في ظل الظروف الخطيرة الأكثر تعقيداً التي يمكن تخيلها، لضمان إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح.» ووفقا للأمم المتحدة كان من ضمن الذين تم إجلاؤهم نحو مئة شخص من المسنين وثلاثمائة طفل تحت سن الثامنة عشرة وقرابة خمسمائة شخص تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والخامسة والخمسين ونحو ثلاثمائة امرأة.

للاطلاع:

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=#20513.Uv3lvWJ

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٦) ٢٠١٤/٢/١٧

نصيحة برجنسكي

محمد سليم

يرقى تصريح النائب الإيراني محمود نبويان إلى مستوى الوثيقة الدامغة عن مدى التورط الإيراني في سوريا.

قد نعتقد أننا لسنا بحاجة إلى أي تصريح أو وثيقة لأن التدخل الإيراني بات حقيقة مؤكدة وشائعة لا يجادل فيها أحد، ولكن الصحيح، وخلاف ما نعتقد، أن الكثيرين ما زالوا يجادلون في ذلك، وكان آخرهم الصحفي البريطاني الشهير روبرت فيسك الذي قال أن الحديث عن التدخل الإيراني في الحرب السورية مبالغ فيه، وأنه شخصياً انتقل من دمشق إلى اللاذقية دون أن يصادف جندياً إيرانياً واحداً!

ما الذي قاله النائب الإيراني؟

كشف نبويان في تصريح غير مسبوق أن بلاده دربت عسكرياً ١٥٠ ألف سوري على أراضيها و١٥٠ ألفاً في سوريا، بالإضافة إلى تدريب ٥٠ ألفاً من عناصر حزب الله اللبناني، مستشهداً بذلك كإثبات على «هزيمة أميركا في سوريا»، مؤكداً أن سوريا هي التي تدفع ثمن ما تريده إيران وليس العكس.

نبويان الذي كان يتحدث في معسكر للاتحادات الطلابية الإسلامية نظم تحت مسمى «الجهاد الأكبر» قال إن حزب الله يمتلك ٨٠ ألف صاروخ جاهز للإطلاق نحو إسرائيل، مضيفاً إن سوريا تحظى بأهمية قصوى لإيران..

أما عن أسباب صمت إيران تجاه تركيا رغم موقفها المعارض لبشار الأسد، فقال النائب الصريح إن طهران «كانت تستفيد من أحد البنوك التركية للالتفاف على العقوبات».

هذا التصريح ليس زلة لسان ولا هو نوع من قلة الخبرة السياسية، بل إنه تعبير عن مدى الغطرسة الإيرانية، وإشارة إلى أن الجمهورية الإسلامية باتت تلعب على المكشوف، خاصة مع انطلاق مفاوضاتها النهائية مع الغرب بشأن ملفها النووي.

وإذا لم يكن غريباً أن يستعرض الإيرانيون قدراتهم ويباهون بتأثيرهم، فإن الغريب هو أن يتعامى الكثيرون عن هذا الاستعراض وعن هذه المباهاة.. تحديداً أولئك الذين يحصرون القضية السورية في الإرهاب ويحصرون الإرهاب في التنظيمات التي تقاتل النظام، أو تلك التي تدعي أنها تقاتل النظام، دون أي إشارة من أي نوع إلى كل هذه الجحافل التي يتحدث عنها النائب الإيراني، من مليشيات الحرس الثوري وحزب الله وأبو الفضل العباس.. إلى ميليشيات جيش الدفاع الوطني، التي كانت، فكرة وتنفيذاً، مشروعاً إيرانياً خالصاً.

من المفهوم أن يتغاضى الروس الموسوسون بالإرهاب عن هذه الأنشطة الإيرانية، ذلك أنها تصب في مصلحتهم وتخدم مشروعهم، ولكن لماذا يفعل الأمريكيون والأوربيون ذلك؟ لماذا يجارون الروس في حصرهم الإرهاب بالتنظيمات الإسلامية التي تحارب النظام؟

في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) الذي نشر في أواخر التسعينات، يرى زبيغنيو برجنسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، أن على واشنطن إنهاء حالة العداء مع إيران والانتقال إلى نوع من الشراكة معها، مؤكداً أن حكم الملالي في طهران لا يعني بالضرورة عداء لأمريكا، ناصحاً الإدارات الأمريكية بأن تتفهم طموحات إيران الإقليمية وتتعايش معها..

يبدو أن نصيحة برجنسكي وجدت أخيراً من يصغي لها، وها هي إدارة أوباما تسعى إلى إنهاء حالة العداء مع طهران وتبدي تفهماً لطموحاتها الإقليمية. أهدتها العراق في الأمس، ومن يدري؟! ربما تكون سوريا ثمناً إضافياً لحالة الشراكة المستجدة.

من هنا يحق للإيرانيين أن يتباهوا ويستعرضوا فيما الأمريكيون لا يرون من الإرهاب إلا داعش والنصرة.

خيارات أوباما الجديدة!

ياسر عطا الله

يرى الكاتب الأمريكي (من أصل إيراني)، أمير طاهري، أن مؤتمر جنيف ٢ كان مجرد حيلة روسية لإطالة عمر النظام السوري ولإلهاء الولايات المتحدة بنصر دبلوماسي شكلي يجعلها تلقي اللوم المتعاظم عن كاهلها.

يقول طاهري: «على الرغم من أنني شاركت في الكثير من الحملات التي تهدف إلى تحفيز القيام بعمل دولي لوضع حد لإراقة الدماء في سوريا، لم يتسرب إلى نفسي مطلقا الاعتقاد بأن الولايات المتحدة - في عهد أوباما - أو فرنسا - في عهد هولاند - ستقدمان على فعل أي شيء مفيد لمساعدة الشعب السوري في الحصول على حريته».

ويتابع: «لكنني على الجانب الآخر توقعت وكنت آمل أن الديمقراطيات الغربية الكبيرة، رغم عدم قدرتها أو استعدادها لفعل أي شيء مفيد، لن تحاول فعل ما يضر بالصراع في سوريا. إلا أنه، للأسف، ثبت خطأ ما توقعت وما كنت آمل حدوثه».

أجل، وليس في كلام طاهري أي تجني أو مبالغة، فقد فعلت أمريكا والديمقراطيات الغربية الكبرى كل شيء يمكن أن يضر بسوريا وشعبها.

اكتفت واشنطن طيلة الأشهر الأولى من الثورة ببيع السوريين شعارات ووعود كاذبة، قبل أن تنتقل إلى التفتيش عن ذرائع مختلفة لعدم التدخل: تارة الخوف على مصير الأقليات، وتارة أخرى الخوف من انهيار الدولة السورية.. إلى أن استقرت على الذريعة النهائية: الخوف من البديل المتطرف.

وفيما كانت الأموال والأسلحة والرجال تتدفق على النظام من موسكو وطهران فقد اقتصرت مساعدات واشنطن للمعارضة على ألبسة ومناظير ليلية وترهات أخرى مشابهة، قبل أن تقطع هذه المساعدات (غير الفتاكة)، وتفرض حظراً شاملاً على تسليح المقاتلين وتمويلهم..

وإذا كان كل هذا يندرج في باب عدم القيام بشيء، فإن أفعال كثيرة تندرج في باب القيام بأشياء مضرة، أولها إجبار أطراف دولية وإقليمية على عدم تسليح المعارضة، ثم تسليم الملف السوري لموسكو، ثم إطلاق يد إيران وميليشياتها، وكذلك الخروج كل

يوم للتصريح بعدم وجود أي نية للتدخل، ما يعني ضوءاً أخضر دائماً للنظام لفعل كل ما يلزم.. وأخيراً إغواء المعارضة بالذهاب إلى جنيف ثم تركها هناك وحيدة في مواجهة مماطلة النظام وانحياز الروس وقلة حيلة الإبراهيمي..

وكأن الموقف الأمريكي يحتاج إلى مزيد من السخرية والعبثية ليخرج وزير الخارجية الاميركي جون كيري معلناً «أن الرئيس باراك أوباما طلب خيارات سياسية جديدة محتملة في سورية نظراً إلى تدهور الوضع الإنساني هناك». كيري هذا قال للصحافيين خلال زيارة لبكين: «طلب الرئيس منا جميعاً أن نفكر في خيارات عدة قد توجد وقد لا توجد.. عملية التقييم لم تقدم، ولكن حين تتضح هذه الخيارات وحين يطلبها الرئيس ستجري بالقطع مناقشات حولها».

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٦) ٢٠١٤/٢/١٧

أفق جنيف المسدود

هشام القاسم

لم تجد «أطنان الصبر» التي يملكها الأخضر الإبراهيمي في دفع مفاوضات جنيف نحو جدول أعمال متفق عليه. الرجل اعترف بأن ليس لديه الكثير ليقوله «باستثناء أن بداية الجولة الثانية كانت شاقة وأن المباحثات لم تحقق تقدماً يذكر».. تصريح الوسيط الأممي دفع الكثيرين للحديث عن أفق جنيف المسدود.

وعلى غير عادة المسؤولين الرسميين السوريين، فقد لخص وزير ما يعرف بالمصالحة الوطنية، علي حيدر، جوهر المسألة عندما قال: «أظن أن جنيف بالمعطيات الحالية سينتهي إلى فشل، والمسألة من سيعلن فشل جنيف ٢، أي طرف سيعلن فشل جنيف ٢». مؤكداً أن «الطرفين مقتنعان سلفاً بأن هذا الحوار لن يؤدي إلى حل الأزمة السورية»، وربما كانت زلة لسان عندما أوضح الوزير أن الحكومة السورية ذهبت إلى جنيف من أجل هدف وحيد: «لتكسر حصاراً سياسياً وحصاراً إعلامياً دام ثلاث سنوات»، وبدرجة أقل لأنها لا تستطيع «أن تخذل أصدقاءها وخصوصاً روسيا والصين برفض المشاركة في مؤتمر من هذا النوع».

هذا الاعتراف، وأياً كانت دوافعه، يكشف الاستراتيجية التي يتبعها وفد النظام في مفاوضات جنيف، حيث الرهان على إضاعة الوقت، وإغراق المعارضة، ومعها الوسيط الدولي، تحت وابل من التفاصيل التي لا تمس جوهر المؤتمر وغايته، وصولاً إلى إجبار المعارضة على الانسحاب فتتحمل وحدها مسؤولية الفشل. وبالرغم من أن ملامح هذه الاستراتيجية قد تكشفت منذ الجولة الأولى إلا أنها غدت أكثر وضوحاً مع بداية الجولة الثانية، حيث أضاف الوفد النظامي تكتيكاً جديداً قوامه الاستفزاز وافتعال التوتر، ولا سيما عبر كيل الاتهامات بالخيانة والعمالة للائتلاف، ومن ثم تهديد أعضائه بـ «مصير أسود»..

افتتح الوفد النظامي الجولة الثانية بالتشبث بأولوية مكافحة الإرهاب مستبعداً تماماً، وإلى أجل غير مسمى، البحث فيما تراه المعارضة أولوية: هيئة الحكم الانتقالي ذات الصلاحيات الكاملة.

وعندما أراد الإبراهيمي إقرار جدول أعمال الجولة الثانية، على أن يتناول القضايا الآتية: وقف العنف، مكافحة الإرهاب، هيئة الحكم الانتقالي، مؤسسات الدولة بين الاستمرارية والتغيير، والحوار الوطني، فقد اعترض وفد النظام موجهاً اتهامات مبطنة إلى الأمم المتحدة والإبراهيمي بـ «تنفيذ خطط استخباراتية لتفكيك الدولة السورية من خلال طرح موضوع إصلاح مؤسسات الدولة»، وبالطبع لم تلق آذاناً صاغية توضيحات الإبراهيمي بأن إصلاح مؤسسات الدولة مطلب مهم للحل السياسي، وفي إشارة إلى الإصرار على أولوية مكافحة الإرهاب فقد قالت وكالة الأنباء الرسمية (سانا) إن وفد النظام برئاسة بشار الجعفري «بدأ بمناقشة موضوع الإرهاب وسيستمر فيه حتى يصل إلى مشروع وطني مشترك لمحاربة الإرهاب».. وكأن فريق الجعفري يحاور نفسه في جنيف، أو كأنه هو من يملي جدول الأعمال على الجميع بمن فيهم الأمم المتحدة!

أسباب التعثر في المفاوضات شملت، إضافة إلى ذلك، مسائل فنية وتقنية تتعلق بشكل التفاوض وطريقته، فعندما اقترح وفد الائتلاف أن تكون الجلسات مكثفة وزمنها أطول، فإن وفد النظام رفض بشدة وبغضب واضح، مؤكداً أنه لا يعمل أكثر من ثلاث ساعات يومياً «لأنه يحتاج إلى مشاورة القيادة في دمشق»!.

إذاً هل من مصير آخر سوى الفشل ينتظر جنيف٢؟

والسؤال الأهم: لماذا أصر (المجتمع الدولي) على إيصال السوريين إلى جنيف إذا كان سيتركهم يواجهون الفشل هكذا وبكل بساطة؟!

ربما كان الأمريكيون والروس يراهنون على أن المؤتمر سوف يولد بعض الأفكار الصالحة لخلق واقع جديد، وأن الطرفين عندما يجلسان وجهاً لوجه في مكان مغلق لا فرار منه، فإنهما سيجابهان حقائق مختلفة تدفعهما إلى تقديم تنازلات ملموسة واستنباط مقترحات تصلح للبناء عليها، ومع دفع مستمر من الخارج سوف ينطلق القطار وسوف يخلق مساره بنفسه وصولاً، ولو بعد حين، إلى المحطة الأخيرة.

لقد راهن الروس على أن الائتلاف الوطني بعد مؤتمر جنيف سيكون غيره قبل المؤتمر، إذ ستجعله المفاوضات أكثر «واقعية وليونة»، فيتخلى عن كثير من شعاراته وثوابته ويغدو قابلاً لتسوية تراها موسكو ملائمة، ومن هنا فقد أصر الروس على استضافة وفد من الائتلاف في الاستراحة بين جولتي جنيف، وحاولوا إقناعه بقبول خطوات تفصيلية «ضرورية» تسبق الحديث عن حل سياسي، وإذا كانوا لم ينجحوا في ذلك فإنهم مستمرون في مسعاهم بالتوافق مع مسار المفاوضات.

وكذلك فقد راهن الأمريكيون على أن النظام سوف يصبح أكثر ليونة مع تقدم المفاوضات، إذ ستجعله التفاصيل المطروحة والضغوط الدولية أمام حقائق واضحة لا مهرب منها، وبهذا يغدو في النهاية قابلاً لأن يرضخ لتسوية ما.

وربما يكون الطرفان، الأمريكي والروسي، قد راهنا على أنهما سيكونان قد توصلا إلى شكل ما للتسوية حالما يتجاوز المؤتمر محطته الأولى، فيكون جنيف ٢ هو الإطار العملي لهذه التسوية وهو المكان الذي سيشهد إطلاقها. وهذا بالطبع ما تشير الوقائع إلى أنه لم يحدث بعد.

ومع ذلك يبقى الرهان الأخير هو المفتاح الأساسي للحل، فالتسوية لن يحددها المتفاوضون في جنيف ٢ بل أولئك الذين لم يكفوا عن التفاوض السري في أمكنة كثيرة لعل آخرها بيرن. وفقط عندما تفشل المفاوضات السرية وشبه السرية بين واشنطن وموسكو، وأطراف دولية وإقليمية أخرى، فإن الإعلان عن انفضاض جنيف ٢ سيكون حتمياً.

الطريق إلى الحل طويل ومعقد، ذلك أن الملف السوري مرتبط بقضايا وملفات كثيرة شائكة وصعبة. هناك المفاوضات الإيرانية الغربية حول الملف النووي والتي لم تصل بعد إلى اتفاق

نهائي، ولا شك أن هذا الاتفاق، فيما لو حصل، فإنه سيكون مرتبطاً بالتفاهم حول سوريا والدور الإيراني فيها، كذلك هناك الحوار الأمريكي الروسي المتواصل، مع الكثير من التذبذب، حول قضايا جسيمة تخص ساحات عديدة في العالم (أوربا الشرقية، آسيا الوسطى، الشرق الأوسط)، بل إن هناك من طلع بعبارة جديدة تقول: «الطريق إلى دمشق يمر في كييف»، في إشارة إلى الصدام الغربي الروسي حول انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوربي.

حسب كثير من المعطيات فإن الولايات المتحدة مقبلة على إعادة انتشار استراتيجي في العالم، وهو ما يتطلب ترتيبات جديدة وعلاقات مختلفة وتحالفات غير تقليدية، وفيما يخص الشرق الأوسط تحديداً، فإن الولايات المتحدة تزمع تقليص وجودها مع بقاء التركيز منصباً على أهداف محددة وثابتة (أمن إسرائيل، والنفط، ومكافحة الإرهاب)، وهذا التقليص لا بد من أن يستتبع ترتيبات أمريكية معينة تأخذ في الاعتبار القوى الموجودة في المنطقة وطريقة تموضعها، والأهم في هذا السياق هو الدوران الروسي والإيراني. بمعنى ما فإن صورة جديدة للشرق الأوسط قيد التظهير، ولا نبالغ إذا قلنا أن هذه الصورة سوف تستمد كثيراً من عناصرها من المشهد السوري.

هنا تكمن العقدة الحقيقية التي تعيق التقدم في المفاوضات، ومن هنا سوف ينطلق الحل لتنفك عقدة جنيف ٢.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٦) ٢٠١٤/٢/١٧

ثقافة المافيا حكمت سوريا...

من العصابة السياسية إلى العصابة المهنيّة

سارة مُراد

من يستطيع أن ينسى فيلم «العرّاب» المنتج في العام ١٩٧٢, المُقتبس عن الرواية التي تحمل نفس الاسم لسنة ١٩٦٩. الفيلم من بطولة «مارلون براندو» و«آل باتشينو» كقادة لإحدى أقوى عائلات الجريمة في نيويورك, القصة تمتد لسنوات ١٩٤٥-١٩٥٥ وتتمحور حول تحول مايكل كورليوني (آل باتشينو) من شخص عادي إلى زعيم مافيا عائلة كورليوني الإيطالية.

بدورها عرفت سوريا مسحاتٍ من عالم المافيا هذه منذ سبعينيات القرن الماضي, حين انتشرت عصابات مُصغّرة من الشبيحة التابعين لأطراف عائلة الأسد في شوارع مدينة اللاذقية الساحلية, ولكل منها شارعه ومنطقته التي يُسيطر عليها, وبعد أن انتشرت الفضائح التشبيحة بحق بنات المنطقة وتدخل باسل الأسد متأخراً في العام ١٩٩١لضبطها أو لحمايتها, انتقلت الحالة وتطوّرت بشكل منظم أكثر في منطقة طرطوس, فغدا الميناء منطقة س وشارع التجارة منطقة ع, وهكذا.

لكن منذ آذار ٢٠١١ اكتشف السوريون إلى أي مدى أنّ سوريا كبلد بأكملها محكومة بمفهوم «العائلة المافيوية», عائلة الأسد ومخلوف وشاليش وباقي الاصطفاف المافيوي المحيط بعائلة الأسد الحاكمة باسم حزب «البعث» للدولة. عائلة سيطرت بأساليب العصابات وثقافتهم الفكرية واليومية على قطاعات البلد الاقتصادية كما الاجتماعية. ولم يكن المشهد الافتتاحي في الفيلم الشهير لزفاف إيطالي تقليدي سوى مقطعاً مؤثراً من ثقافة موازية عرفتها سوريا بنشر ثقافة تلك العائلة, من أغاني «علي الديك» و«وفيق حبيب» إلى أفلام «عبد اللطيف عبد الحميد» و«جود سعيد», ثقافة حاولت تقديم صورة نمطية عن عالم قرية وعائلة «الأسد»-إن صحّ القول-, كما عائلة « كورليوني», وفي مرحلة لاحقة تطوّرت تلك المُنتجات الثقافة من نقل

الصورة إلى العمل على تبرير ممارسات تلك العائلة ونشر الثقافة المضادّة للقيم الإنسانية والأخلاقية التي تخترقها تلك الممارسات بوحشيّة وتضربها في الصميم. مثل أفلام «خارج التغطيّة» لعبد اللطيف (٢٠٠٨) الذي يتعاطى مع موضوع «معتقلي الرأي في السجون السورية» وإنمّا وفق رؤى تلك العائلة المافيوية الحاكمة للآخر التي تهدف إلى تشويه صورة الآخر في جزء منها من خلال خلق مجموعة من الصور النمطية, و«مرة أخرى» لجود سعيد (٢٠٠٩) الذي يغازل التدخل السوري في لبنان.

لاحقاً وخاصة بعد عام ٢٠٠٠ شهدت الثقافة السورية مجموعة من المسلسلات الدرامية «البيئة الشامية أو الحلبية» التي تحاول تقديم صورة عن عالم الآخر ولكنها صورة للأسف بقيت مُصنّعة وفق مُتطلبات عائلة الأسد الفكرية ورؤيتها لهذا الآخر, وذلك من خلال استخدام مقص الرقيب قبل العرض وأثناءه. أو المُنتج الثقافي الغنائي عبر أعمال مثل أغاني سارية السواس.

وكانت أعمال قليلة هي التي نجحت في كسر تابوهات الثقافة السورية, من أبرزها المسلسل الكوميدي «ضيعة ضايعة» الذي احتال على مقص الرقيب في عرض المشاكل السياسية والاجتماعية التي أفرزتها كل منظومة الحكم المافيوية بقراءاتها الجاهزة سلفاً, والأهم أنّه قدّمها انطلاقاً من عالم البيئة الساحلية, دون أن يسقط في هوّة الإشارة إلى أي ارتباط مذهبي.

المافيوية تغلغلت في مؤسسات المجتمع السوري, وهي مافيوية تقوم على أساس الولاء لعرّاب العائلة الذي هو «بشار الاسد» منذ أن خلف والده عام ٢٠٠٠. مافيوية مجدها في مؤسسة الأمن المخابراتيّة العريقة بكل وحشيتها كما في المؤسسات الثقافية التي نصّبت «علي عقلة عرسان» على سبيل المثال رئيساً لاتحاد الكتاب العرب طوال عقود (١٩٧٧-٢٠٠٥). وكان ولاء «رياض عصمت» الأمني كفيلاً بأن يضعه في منصب وزير ثقافة, ثم سفيرا لسوريا.

الولاء الأمني وليس الفكري كما يحاول البعض فرض قراءات تبريريّة, وليس حتى الأيديولوجي كما يحلو للآخرين استغلال فكر «البعث» السياسي لتمرير هذه الممارسات وسواها, وبالتأكيد ليس الولاء المذهبي كما يحاول البعض الترويج اليوم تبريراً لطائفية وقعنا ضحايا لها. هو وحده الولاء الأمني. أن تكون مُخبراً على والدتك, على زوجتك, على أخيك, لدى قدمي عرّاب المافيا التي تعمل لديها, وهو بدوره مُخبراً عنك لدى العرّاب الكبير.

هذه العصبويّة كانت أكثر وضوحاً في شلليّة الأعمال التلفزيونية الدرامية التي تحوّلت دجاجة تبيض ذهباً في السنوات العشر لحكم بشار الأسد, البعض من العاملين في قطاع صناعة الدراما السورية برّرها من قبيل أنّ طاقم عمل يعرف بعضه, عمل مع بعضه سابقاً, يستطيع أن يُنجز أعمالاً أفضل. والقلة المُهمّشة خارج دوائر العصابات الأساسيّة التي تقتنص الأعمال الدرامية الناجحة انشغلت في الهجوم على هذه الشلليّة. دون أن تقرب حقيقتها المافيوية, غير مسموح الإعلان عن هذه الحقيقة, وإنمّا تجميلها بمفردات «الشلليّة» على سبيل المثال. إذ لم يكن أحد يجرؤ على الاعتراف بأنها مجرّد تمظهر طبيعي لعالم تخلله الفساد إلى هذه الدرجة, تمظهراً لكل شكل الحكم السياسي المُسطير على بلد بأكملها.

ترهيب الناس, اختفاء الناس, اعتقالهم لسنوات ينسون فيها أسماء أحبتهم ولون السماء ولون أعينهم, تعذيبهم حتى تتبدّل أشكالهم واستطالات أجسادهم, يقابلها التزكيات الأمنية, الهدايا, العالم الخلفي لطبقة هي حاشية القصر إن صح القول, أو دائرة الملك الأولى, رجال العرّاب بالمعنى الدقيق, المرتبطون معهم بتهم فساد وجرائم تبتلعهم لدى أي محاكمة علنية عادلة, ومرتبطون كذلك بشبكة مصالحهم التي تؤمن لهم العالم الخاص الذي يعيشون فيه.

كل هذا وأكثر, كيف لنا أن ننجو منه كسوريين اليوم؟ كيف لنا أن نبتكر مجموعة علاقات إنسانية وعلاقات عمل ومؤسسات بديلة؟ كيف لنا أن نؤسس لدولة كشكل وفعاليّة مختلفة؟ بعد ثلاث سنوات دُمّر فيها الكثير من أحجار البلاد وتعرّض نسيجها الاجتماعي لشروخ عميقة؟ البعض لا يزال يتحدّث عن ضرورة إنقاذ «الدولة السورية», والبعض يشكو في المقابل من بعض الفساد الذي بدأ يتسلّل إلى مؤسّسات مجتمع مدني نشأت وعملت خلال هذه السنوات الثلاث. خاصة أنّ مفهوم العائلة وجد مبرّراً قوياً وغطاءً ممتازاً ليتكاثر في الكثير من هذه المؤسسات بحجة الخطر الأمني, وأنّ الثقة بالعائلة هي الأقوى. المفارقة أنّ مفهوم العائلة هذا هو صورة خليّة العمل المافيوي, من عائلة «كورليوني» وحتى عائلة «الأسد» و«بن علي» و«القذافي» و«صدام حسين» و«مبارك» و«علي عبد الله صالح».

من اليمن الحزين, نستقرئ الخطر القادم, حين خرج «علي عبد الله صالح» مُخلّفاً ورائه عائلة ما زالت في مواقع قيادية ضمن مفاصل الدولة الرئيسيّة من الجيش وحتى الأمن وسواها, أفراد عائلة يُعيدون ترتيب البيت الداخلي. نتساءل بقلقٍ عن مستقبلنا السياسي والفكري والاجتماعي الذي نحاول أن نبنيه اليوم أو غداً, نتساءل في الوقت الذي نحاول فيه كذلك مقاومة هيئات المجتمع الأهلي وأوّلها «العائلة» و«العشرية» وحتى «الطائفة», هيئات تحاول اختزالنا من شعب بهويّة وطنية إلى أفرادٍ بهويّات طائفية أو عائلية.

حزب فاشي بإهاب العلمانية

فداء يونس

ربما نسي العالم تاريخ الزوبعة النازية ونشأة الحزب السوري القومي الاجتماعي ثلاثينات القرن الماضي, وبشكل خاص بعد أن تمّ إعدام الزعيم أنطون سعادة إثر محاكمة سريعة في بيروت, بعد أن سلمه العقيد حسني الزعيم للسلطات اللبنانية في ٨ تموز / يوليو ١٩٤٩, حيث استكانوا ردحا من الزمن في خانة الضحية والشهداء.

بعد تورط الحزب القومي السوري الاجتماعي باغتيال العقيد البعثي عدنان المالكي عام ١٩٥٥ في ملعب كرة القدم, واعتقال عدد كبير من قياداتهم, جرى حظر الحزب في سوريا, حتى جاء انقلاب الأسد عام ١٩٧٠, الذي سمح لهم بنشاط علني دون الحصول على أي ترخيص, وحتى بعد حصولهم على كوتا برلمانية.

وهذا يفضح العلاقة المشبوهة والملتبسة بين الحزب النازي وبين نظام الأسد, علاقة تمتلك إرثا براغماتياً يناقض المواقف الأيديولوجية المعلنة لكلاً من القوميين السوريين وحزب البعث الذي حكم الأسد باسمه.

فالقوميون السوريون في لبنان لم يلبثوا أن تركوا تحالف القوى الوطنية اللبنانية بقيادة جنبلاط, إثر دخول القوات السورية إلى لبنان, والتحقوا بتحالف جديد مع حزب الله, مضحين بكل الإرث الحضاري والعلماني لحزب أنطون سعادة. إلى درجة المشاركة في غزو بيروت بكل دلالته السياسية والحضارية عام ٢٠٠٨.

ولذلك لم يكن مستغربا منهم أن يشاركوا نظام الأسد كل جرائمه ضد السوريين منذ بدايات الحراك الثوري في سوريا, حيث قاتلوا ضمن الحواجز وميليشيا التشبيح والتي أخذت لاحقا اسم لجان الدفاع الوطني, ومن ثم أصبحت جيش الدفاع الوطني، قبل أن يعلنوا عن تشكيل كتائب خاصة بهم في منطقة وادي النصارى بقيادة بشر اليازجي بحجة الدفاع عن المسيحيين وعن الأقليات في سوريا.

وكان الدور الأسوأ لهم في قرية صدد المسيحية, وفي قرى الحصن والزارة حيث أعلنوا سقوط عدد من قتلاهم دفاعا عن النظام الفاشي للأسد الذي يقود حربا ضد التكفيريين. وفي تحالف مطلق مع فاشية حزب الله الدينية.

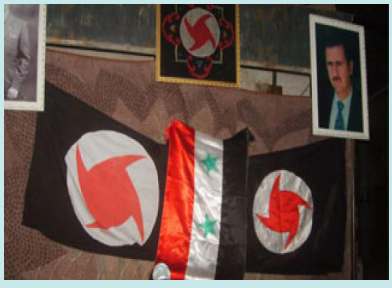

كاريكاتير العدد

أوهام الاستفتاء الشعبي

جورجيت أسعد

نقلت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» عن وزير الاعلام السوري عمران الزعبي وهو عضو في الوفد السوري الحكومي للمفاوضات, قبيل توجهه إلى الجولة الثانية في جنيف, تأكيده بأن «أي قرار قد ينجم عن مؤتمر جنيف ٢ للسلام سيعرض على الاستفتاء الشعبي العام».

لأن «قرار قبول ما ينشأ عن جنيف, إذا نتج عنه أي شيء, فإن الإرادة الشعبية في سورية هي من ستحكم عليه عبر الاستفتاء الشعبي العام».

ومع أن الكثير من الديماغوجيا تكمن في تصريح الزعبي المطول, والتي تُذكرنا بمقولة نظيره النازي غوبلز «اكذب.. اكذب حتى يصدقك الناس», غير أن إصرار النظام السوري على الاستفتاء الشعبي يستحق منا هذه الوقفة, خاصة وأن النظام السوري ابتدع شكلاً فريداً في ممارسة الديمقراطية, عندما استبدل الانتخاب الحر بالاستفتاء على رئيس مرشح واحد من قبل القيادة القطرية لحزب البعث, باعتباره الحزب القائد للدولة والمجتمع في سوريا, شاء السوريون ذلك أم أبو.

حتى أجبرته الثورة السورية أن يغير الأمر من الاستفاء إلى انتخابات تعددية في دستور عام ٢٠١٢ المعدل, بعد أن كيف آلية الترشيح بما يضمن لنظامه المشوه أن يحتفظ به مرشحاً وحيدا, مقابل كركتر معد سلفا للسقوط, بعد أن يؤدي وظيفته في تحقيق التعددية التي نص عليها الدستور.

خارج مسألة الاستفتاء على منصب الرئاسة, تأتي عراضات التأييد لكل قرارات السلطة باعتبارها استفتاءً شعبيا مسبقا على صحة هذه القرارات ودعم توجهات الرئاسة, بدءا من ترشّح الرئيس لولاية ثالثة, مرورا بتعديل الدستور والقوانين التشريعية, وانتهاءً بالمواقف السياسية التي تشجب الامبريالية الأمريكية وصنيعتها إسرائيل, وبما يدعم صمود النظام وممانعته, هذه الديماغوجيا المزيفة التي يلجأ إليها النظام عبر مسيرات كان يفتخر سابقا بأنها مليونيه, يجبر فيها جهاز موظفي الدولة وطلبة المدارس, وبدعم من أجهزته الأمنية وبعض انتهازيي الحزب القائد, ليقدم صورة إلى العالم عن الدعم الشعبي له.

وزير الإعلام يؤكد أن «الشعب السوري وحده يقرر مصيره», لكن السيد الوزير والرئيس الذي يمثله لا يعترفون إلا بالموالين لهم كشعب, والباقون خونة وعملاء وإرهابيين, حتى الأخضر الإبراهيمي وبان كيمون عندما لا يوافقون على رؤية النظام وما يريده في جنيف أو خارج جنيف فهم عملاء, أو يرهنون قرارهم لجهات تريد تمزيق سوريا الأسد!

عن أي سوريا وعن أي شعب يتحدث النظام السوري؟ هل هي سوريا التي دمرها النظام بكل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية؟ أم هي سوريا التي فقد السيطرة على أكثر من ٦٠ بالمئة من مساحتها؟

وأي شعب سيتم استفتاؤه؟ هل هو الشعب السوري الذي قصفه النظام بالكيماوي وما زال يقصفه بالسكود وقنابل النابالم والقنابل العنقودية؟ هل هو الشعب الذي قتل منه حتى الآن ما يزيد عن ١٣٧ ألف سوري موثقين, جلهم من النساء والأطفال, وصولاً إلى تصفية آلاف المعارضين داخل معتقلاته؟ أو هم الشعب الذي هجّر منه النظام قرابة ٣ ملايين سوري في كل أنحاء العالم, ونزح منه قرابة ستة ملايين سوري عن ديارهم ومنازلهم وما زال يحاصر الباقين منهم حتى الموت جوعاً؟ وكيف سيتم استفتاء هذه الملايين المشردة, ومن سيعرف رأيها بالنظام الذي سبب مأساتها؟

كل الديكتاتوريات في العالم تتحدث باسم الشعب, لكنها لا ترى من الشعب غير مؤيديها والمصفقين لعظمة القائد وجنونه, وإذا خالف الشعب ذلك سيكون مصيره الإبادة ومصير البلد الحرق .